شهادات غربية منصفة على عظمة الشريعة الإسلامية(١)

يقول أحد كبار فقهاء القانون الغربي: «إن فقه الإسلام واسع إلى درجة أنني أتعجب كل العجب كلما فكرت في أنكم لا تستنبطوا منه الأنظمة والأحكام الموافقة لزمانكم وبلادكم».!! هذه الكلمة أو هذه الشهادة من أحد أعلام الفقه القانوني الوضعي الغربي صدرت بها هذا المقال، وقد انبهر بعظمة الشريعة وسموها وكمالها فقال ما قال، والشريعة الإسلامية بعظمتها وسموها وكمالها لا تحتاج شهادة «صلاحية» من أحد، لأنها شريعة الله العليم الخبير وكفى... ولكن هذا الهجوم السافر على الشريعة من بعض المنتسبين إلى الإسلام، والدعوة إلى الانتقاص من مكانتها وإقصائها على حياة المسلمين... جعلني أهرع مسرعًا إلى المنصفين من غير المسلمين الذين شهدوا بعظمة الشريعة الإسلامية وسموها، لأقدم شهاداتهم المنصفة عسى أن تكون حجرًا يلقم أفواه المشككين والمنهزمين حضاريًا.

---

(١) انظر: الإسلام في عيون المنصفين نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ونقلنا كلام المفكرين الغربيين عن الإسلام من موقع قصة الإسلام.

...وأبدأ بعرض شهادات المؤتمرات الدولية التي عقدت في بلاد الغرب للمقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وربما كان الغرض منها محاولة إثبات «جمود الشريعة الإسلامية وعدم صلاحيتها للتطبيق» ثم تبين لهم عكس ذلك تمامًا...

ـ ففي مدينة «لاهاي» سنة ١٩٣٧، انعقد مؤتمر للقانون الدولي المقارن ودعي إليه الأزهر الشريف فمثله مندوبان من كبار العلماء حاضرًا فيه عن: «المسؤلية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية» وعن «استقلال الفقه الإسلامي، ونفي كل صلة مزعومة بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني».

وقد سجل المؤتمر على إثر ذلك قراره التاريخي الهام، بالنسبة لرجال القانون والتشريع الغربي، وقد جاء فيه:

١ - اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرًا من مصادر التشريع العام.

٢ - وأنها حية قابلة للتطور.

٣- وأنها مشروع قائم بذاته ليس مأخوذًا من غيره.

- وفي مدينة «لاهاي» أيضًا سنة ١٩٤٨، انعقد مؤتمر المحامين الدولي الذي اشتركت فيه (٥٣ دولة) من أنحاء العالم، والذي ضم جمعًا غفيرًا من الأساتذة والمحامين اللامعين من مختلف الأمم والأقطار.

وقد اتخذ هذا المؤتمر القرار التالي:

نظرًا لما في التشريع الإسلامي من مرونة، وما له من شأن هام يجب على جمعية المحامين الدولية، أن تتبنى الدراسة المقارنة لهذا التشريع، وتشجع عليها.

- وفي سنة ١٩٥٠، عقدت شعبة الحقوق الشرقية من المجمع الدولي للحقوق المقارنة للبحث في الفقه الإسلامي في كلية الحقوق بجامعة باريس، تحت اسم: «أسبوع الفقه الإسلامي»، ودعت إليه عدد كبير من أساتذة كلية الحقوق العربية، وغير العربية، وكليات الأزهر الشريف، ومن المحامين الفرنسيين والعرب وغيرهم من المستشرقين، وقد اشترك في هذا المؤتمر أربعة من علماء مصر، واثنان من سوريا، وقد دارت المحاضرات والمناقشات حول موضوعات فقهية خمسة هي:

١ - إثبات الملكية.

٢ - الاستهلاك للمصلحة العامة.

٣ - المسئولية الجنائية.

٤ - تأثير المذاهب الاجتماعية بعضها في بعض.

٥ - نظرية الربا في الإسلام.

وكانت المحاضرات كلها باللغة الفرنسية، وخصص لكل موضوع يوم، وعقب كل محاضرة كانت تقع مناقشات مع

المحاضر.

وفي خلال أحد المناقشات وقف أحد الأعضاء، وهو نقيب سابق للمحامين في باريس فقال:

«أنا لا أعرف كيف أوفق بين ما يحكى لنا عن جمود الفقه الإسلامي، وعدم صلاحيته تشريعيًا وأنه لا يفي بحاجات المجتمع العصري المتطور، وبين ما نسمعه الآن في المحاضرات والمناقشات مما يثبت خلاف ذلك تمامًا ببراهين النصوص والمبادئ»!!.

وفي الختام وضع المؤتمرون بالإجماع هذا التقرير: «بناء على الفائدة المتحققة من المباحثات التي عرضت أثناء أسبوع الفقه الإسلامي، وما جرى حولها من المناقشات التي تخلص منها بوضوح إلى ما يلي:

١ - إن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة حقوقية تشريعية لا يمارى فيها.

٢ - إن اختلاف هذه المذاهب الفقهية في هذه المجموعة العظمى، ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات، ومن الأصول الحقوقية، وهي مناط الأعجاب وبها يتمكن الفقه الإسلامي أن يستجيب إلى جميع مطالب الحياة الحديثة، والتوفيق بين حاجاتها.

- كانت هذه بعض شهادات المؤتمرات الدولية المتخصصة في التشريع والأنظمة القانونية المقارنة، وقد أكدت عظمة الشريعة وسموها،وصدق الله العلي العظيم إذ يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾.

يقول القانوني المعروف «شبرل» عميد كلية الحقوق في فيينا في عصرها الذهبي: (إنَّ البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمدٍ إليها، إذْ رغم أميته استطاع قبل بضعة عشر قرنًا - أن يأتي بتشريع سنكون نحن الأوربيين أسعد ما نكون لو وصلنا إلى قمته بعد ألفي سنة).

ويقول المفكر «أدموند بيرك»: (إن القانون المحمدي قانونٌ ضابط للجميع من الملك إلى أقل رعاياه، وهذا القانون نُسِجَ بأحْكَم نظام حقوقي، وشريعة الإسلام هي أعظم تشريع عادل لم يسبق قط للعالم إيجاد مثله، ولا يمكن فيما بعد).

ويقول إيزكو انساباتو: (إن الشريعة الإسلامية تفوق في كثير من بحوثها الشرائع الأوروبية، بل هي تعطي للعالم أرسخ الشرائع ثباتًا).

ويقول القانوني الكبير «فمبري»: (إن الفقه الإسلامي واسع إلى درجة أنني أعجب كل العجب كلما فكرت في أن المسلمين لم يستنبطوا منه الأنظمة والأحكام الموافقة لزمانهم وبلادهم).

ويقول «د. هوكنج» أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد: (إن في الإسلام استعدادًا داخليًا للنمو، وإني أشعر بأني على حق حين أقرر أن الشريعة الإسلامية تحتوي بوفرة على جميع المبادئ اللازمة للنهوض والرقي).

ويقول الفيلسوف الإنجليزي «برنارد شو»: هو دين الديمقراطية وحرية الفكر.. وهو دين العقلاء.. وليس فيما أعرف من الأديان نظام اجتماعي صالح كالنظام الذي يقوم على القوانين والتعاليم الإسلامية، فالإسلام هو الدين الوحيد الذي يبدو لي أن له طاقة هائلة لملائمة أوجه الحياة المتغيرة، وهو صالح لكل العصور إن العالم أحوج ما يكون إلى رجلٍ في تفكير محمد ﷺ، هذا النبي الذي وضع دينه دائمًا موضع الاحترام والإجلال؛ فإنه أقوى دين على هضم جميع المدنيّات، خالدًا خلود الأبد، وإنّي أرى كثيرًا من بني قومي قد دخلوا هذا الدين على بيِّنة، وسيجد هذا الدين مجاله الفسيح في هذه القارة (يعني أوروبا)..

(لقد كان دين محمد موضع تقديرٍ سامٍ لما ينطوي عليه من حيوية مُدهشة،وأرى واجبًا أن يدعى محمد منقذ الإنسانية، وأن رجلًا كشاكلته إذا تولّى زعامة العالم الحديث فسوف ينجح في حلِّ جميع مشكلاته).

والمستشرق الفرنسي الكبير جوستاف لوبون: يصف دخول

عمر بن الخطاب ﷺ بيت المقدس فاتحًا فيقول: «فلما دخل القدس أبدى من التسامح العظيم نحو أهلها ما آمنوا به على دينهم وأموالهم وعاداتهم، ولم يفرض سوى جزية زهيدة عليهم، وأبدى العرب تسامحًا مثل هذا تجاه المدن السورية الأخرى كلها، ولم يلبث جميع سكانها أن رضوا بسيادة العرب، واعتنق أكثر أولئك السكان الإسلام بدلًا من النصرانية، وأقبلوا على تعلم اللغة العربية».

ويقول دافيد دي سانتيلا: «إن المستوى الأخلاقي الرفيع الذي يسم الجانب الأكبر من الشريعة الإسلامية قد عمل على تطوير وترقية مفاهيمنا العصرية، وهنا يكمن فضل هذه الشريعة الباقي على مر الدهور، فالشريعة الإسلامية ألغت القيود الصارمة والمحرمات المختلفة التي فرضتها اليهودية على أتباعها، ونسخت الرهبانية المسيحية، وأعلنت رغبتها الصادقة في مسايرة الطبيعة البشرية والنزول إلى مستواها، واستجابت إلى جميع حاجات الإنسان العملية في الحياة، تلك هي الميزات التي تسم الشريعة الإسلامية في كبد حقيقتها، قد نجرؤ على وضعها في أرفع مكان وتقليدها أجل مديح علماء القانون وهو خليق بها».

ويقول الأنبا شنودة «إن الأقباط، في ظل حكم الشريعة،

يكونون أسعد حالًا وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد..

نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا». إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!!»

لقد تبين يقينًا وحقًا أن في الإسلام نظامًا اقتصاديًا فريدًا معجزًا يتسم بخصائص إيمانية وأخلاقية وسلوكية لا توجد في أي نظام اقتصادي وضعي كما أنه ينضبط بمجموعة من الأحكام والمبادئ الشرعية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية وأنه صالح للتطبيق في كل زمان ومكان. وكان رسول الله ﷺ مدرسة جامعة لكل جوانب الحياة ما ترك صغيرة ولا كبيرة إلا وبينها قولًا وعملًا، منهجًا وسلوكًا وقدم ﷺ الأدلة الدامغة بأن الإسلام دين شامل ومنهج حياة وهو عبادات ومعاملات ويقول ﷺ: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا كتاب الله وسنتي**» رواه البخاري، ومن يدرس حياة الرسول ﷺ يجد فيها منهجًا اقتصاديًا كاملًا يقوم على مجموعة من الأحكام والمبادئ العلمية والنماذج العملية والضوابط الشرعية التي تمثل الإطار الفكري والعملي للاقتصاد الإسلامي والذي يمثل الفطرة السليمة والسوية التي

فطر الله الناس عليها.

ومن يدرس ويحلل النظم الاقتصادية المطبقة في العالم يجدها تسير في النهج الاشتراكي أو الرأسمالي أو خليط منهما معًا وكل هذا يطبق على أساس الفصل بين الاقتصاد والقيم الإيمانية مما ترتب عليه التخلف والحياة الضنك ومحق البركة وختمت بالإعصار المالي الذي خرب كل المؤسسات المالية على مستوى العالم وأخذت حالة من الهلع والخوف والاضطراب.

في مناخ الأزمة انطلقت أصوات في الغرب تنادي بتطبيق أسس في الاقتصاد الإسلامي بعد فشل النظم الوضعية في تحقيق الحياة الرغدة بشقيها المادي والمعنوي للناس.

ومن ضمن هؤلاء:

١- بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة (تشالينجز) ٤/ ١٠/ ١٤٢٩هـ الموافق ٥/ ١٠/ ٢٠٠٨.

ففي افتتاحية مجلة «تشالينجز»، كتب «بوفيس فانسون» رئيس تحريرها موضوعًا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية.

فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيرًا إلى أن هذا السلوك

الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية.

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم عن موقف الكنيسة ومستسمحا البابا بنديكيت السادس عشر قائلًا: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلًا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود.

٢- رولان لاسكين رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال دي فينانس) بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.

وفي مقاله الذي جاء بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟)، عرض لاسكين المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.



٣- وحسب موقع الجزيرة نت فقد دعي مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشئون المالية في المجلس أن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية لمراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهارًا واضحًا قابل للتطبيق في فرنسا.

٤ - وفي استجابة – على ما يبدو لهذه النداءات، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية – وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك – في وقت سابق قرارًا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي.

٥ – كما أصدرت نفس الهيئة قرارًا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية، والصكوك الإسلامية هي عبارة عن سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متنوعة تتلاءم مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

٦- وتتوالى شهادات عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد للتنبيه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها النظام الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع وضرورة البحث عن خيارات بديلة تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي، ففي كتاب صدر مؤخرًا للباحثة الإيطالية لوريتا نابليوني بعنوان (اقتصاد ابن آوى) أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، واعتبرت نابليوني أن (مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية)، وأضافت أن (التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني). وأوضحت أن (المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعًا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة).

٧- ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد موريس آلي إلى الأزمة الهيكلية التي

يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرًا أن الوضع على حافة بركان، ومهددًا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪. وهو ما يتطابق تمامًا مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

٨- تأسيسًا على ذلك فإن المطلوب منا نحن المسلمين وعلماء الاقتصاد أن نستغل هذه الفرصة ونجعلها في صالح المسلمين ونشر الإسلام ويجب أن يقوم مجموعة من الباحثين المسلمين وعلماء الاقتصاد في العالم الإسلامي بالاشتراك مع جميع المنظمات والحكومات الإسلامية لعمل خطة لحل الأزمة الاقتصادية ويكون الحل طبقًا للشريعة الإسلامية وعندما يقتنع الغرب بهذا الحل فإنهم سرعان ما يطبقونه لأنهم يغرقون في الخسارة والانهيارات وعند نجاح هذه الخطة في حل تلك الأزمة سوف يعيد الغرب التفكير والنظر في تطبيق الشريعة الإسلامية واستخدامها في باقي المجالات كالقوانين الجنائية والميراث وغيرها.

وأختم كلامي بنداء قرآني عظيم بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا

كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ
جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ
مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ
إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾» [1].

أحبابي.. اكتفيت بنقل بعض الشهادات المنْصِفة للشريعة عن كبار مفكري وقانوني الغرب، ليس لأن الشريعة في حاجة لتلك الشهادات أو غيرها - إطلاقًا - لأنها الشريعة الربَّانية الخاتمة التي ارتضاها الخالق جلَّ وعلا لبني البشر، وإنما ذكرت تلك الشهادات - لأن هناك شريحة من بني جلدتنا في مصر - فقدوا هويَّتهم ولباس عِزَّتهم، لا يؤمنون إلاَّ بما يؤمن به الغرب، ولا يثقون إلاَّ بما يصدر عن الغرب، ولا يرون إلاَّ ما يراه الغرب، وتراهم ليلًا ونهارًا يسبحون بأنعُمِ وهِبات وعطايا أسيادهم من الغرب، كما لا يتركون مجالًا أو وسيلة أو مناسبة إلاَّ ويطعنون بخبث شديد من خلالها - في منهج الإسلام وشريعته.

الإسلام منهج شامل لكافة جوانب الحياة عقيدة وشريعة، عبادات ومعاملات، دين ودولة يمزج بين المادية والروحانية في إطار متوازن.

---

(١) سورة: المائدة الآية: ١٥، ١٦.

فهرس الموضوعات